الاستثمار البشري ودوره في بناء مشروع تنموي بالجزائر

د.حربي سميرة
أستاذة محاضرة ب
جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف

الملخص:

يواجه المجتمع الجزائري اليوم العديد من التحديات الخارجية والداخلية كالعولمة بشقيها الاقتصادي والثقافي، والتغيرات المستمرة والسريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانفتاح على الاسواق العالمية ،و اللا استقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وانتشار العديد من السلوكيات السلبية كاللامبالاة والاختلاس والعنف والاجرام التي تتنافي مع قيمه ومعتقداته الثقافية والحضارية لهذا فهو بحاجة ماسة للبحث عن استراتيجية لتفعيل بناء مشروع تنموي معتمدا على الاستثمار في موارده البشرية والاستفادة من التجارب العالمية التي حققت انجازات ملموسة وناجحة في الدول النامية.

Résumé:

La société algérienne est aujourd›hui confrontée à de nombreux défis internes et externes tels que la mondialisation, à la fois économiques et culturels, en continu et rapide dans le domaine de l›information et des technologies de la communication et des changements et de l›ouverture aux marchés mondiaux, et non politiques, économiques et de stabilité sociale et de la propagation de la plupart des comportements négatifs, détournement de fonds, la violence et la criminalité qui sont incompatibles avec les valeurs et les croyances culturel et civilisation el cela est urgent de rechercher une stratégie pour activer le projet de développement de la construction Un projet Développement tributaire de l›investissement dans les ressources humaines et de tirer profit des expériences internationales qui ont obtenu des réalisations importantes et réussies dans les pays en développement.

مقدمة واشكالية الدراسة:

إن التحديات والرهانات الحالية كالتغيرات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانفتاح على الأسواق العالمية أصبحت تفرض على المجتمعات النامية إعادة النظر في الاستراتيجيات التي أتبعت والمتبعة في الوقت الحاضر لتستجيب لهذه التغيرات برؤية واضحة المعالم والخطى تمكنها من تحديد واكتشاف الفرص المتاحة أمامها لتحقيق النمو والاستمرارية في

الأسواق المحلية والعالمية، مما يحتم عليها الاهتمام جديا بالرأسمال البشري والاستثمارفيه من خلال إتباع طرق البحث العلمي والتحليل المعمق والتقييم النقدي والموضوعي لكافة العناصر المادية والاجتماعية الموظفة في هذا المجال، وطبيعة الأهداف الواجب إنجازها وفق رؤية اقتصادية واجتماعيه شاملة، وهذا ما استطاعت تجسيده فعلا العديد من المجتمعات العالمية[1].

عموما واقع الاستثمار البشري في المجتمعات النامية مربمرحلتين بارزتين هما مرحلة التوسع الكمي (منذ الاستقلال في نهاية الخمسينيات) والمرحلة الثانية هي مرحلة التجديدات والتجريب (منتصف السبعينات)، وإذا كانت قد واجهت تحديات فرضها عليها التطور التاريخي المرتبط بالاستعمارفبعد نيلها الاستقلال السياسي نجدها قد واجهت تحديات أكبر من إحداث التغيير والتحول باتجاه أوضاع جديدة ومستقرة فمن وضعية الاختيار بين النماذج والأساليب التنموية المطروحة –إن كانت هناك حقيقة حرية الاختيار-إلى وضعية الصراع ومواجهة المشكلات والعوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية. إن المتمعن في الاستثمار البشري في هذه المجتمعات يلاحظ أنه يستند إلى الكم أكثر من الكيف حيث ينطلق من المفاهيم القديمة للتربية أكثر من ارتباطه بالمفاهيم المعاصرة (فهو يتبني مواد دراسية منفصلة ويستند إلى المواد النظرية أكثر من الممارسة العملية و التطبيقية)، كما أنها إجبارية يدرسها المتعلم دون مراعاة لميوله ورغباته خاصة في التعليم الالزامي والثانوي. وأما طرائق التدريس تركز على الحفظ والتلقين بعيدة عن تنمية جانب الفهم والنقد والتحليل والحوار واساليب البحث و حل المشكلات ويرجع ذلك إلى الازدياد الملحوظ في أعداد المتمدرسين داخل الفصول و طول الساعات الدراسية وكثافة المواد من جانب آخر، بالإضافة إلى النظرة الاجتماعية المتدنية لمهنة التدريس ووضعيته الاقتصادية السيئة.فعظم التجارب التي خاضتها في تطبيق خطط الاستثمار البشري كانت قاصرة (نوعا)لأنها لم تحقق الأهداف المرجوة بالدرجة المطلوبة منها لأنها ركزت على الجانب الاقتصادي من التنمية دون أن تشمل نفس الدرجة من الجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي، مما أدى إلى تعثرها واصطداما بالواقع الاجتماعي والقيمي السائد فيها.

والجزائر كغيرها من المجتمعات النامية تسعى للنهوض بهذا القطاع فقدحققت إيجابيات كثيرة لا يستهان بها كتعريب وتعميم التعليم والتزايد المستمر في أعداد التلاميذ وتطور المؤسسات التعليمية و ارتفاع في عدد الناجحين في شهادة البكالوريا وفي شهادة التعليم الأساسي.إلا أنها مازالت لم تتحقق أهدافها المرجوة في الاستثمار الفعلي في مواردها البشرية ويرجع ذلك الى أحداث العشرية السوداء (منذ سنة 1992)، وعدم الاهتمام بهذا القطاع بشكل اللائق خلال المسيرة التنموية خاصة أثناء المخطط الثلاثي (بعد الاستقلال) الذي أعطي الأولوية للقطاعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات مما أعاق بلوغ إنجاز المشاريع التربوية المقررة خلال المخططات الوطنية مما أدى إلى ظهور وتفاقم العديد من المشكلات التربوية [2]

وهذا ما تؤكده كل الاطراف على اختلاف درجة ترتيبهم الاجتماعي(سياسي، معلم ،أولياء التلاميذ، فاعلون اقتصاديون) تتفق حول إخفاق النظام التعليمي الجزائري في الاستجابة الفعلية لمتطلبات التنمية الشاملة التي صعبة التجسيد عمليا ومع ذلك فالخطاب السياسي يستمر في التغني بها مستندا في ذلك على لعبة الأرقام التي يتقنها [3] . ماهي أهم المعوقات التي تواجه المجتمع الجزائري في الاستثمار البشري؟ وأهم التجارب العالمية التي حققت انجازات ملموسة في هذا المجال للاستفادة منها.

أولا – التعريف بمتطلبات الاستثمار البشري وأبعاده:

عموما برز مفهوم الرأسمال البشري نتيجة الانتقال من نماذج الاقتصاديات التقليدية(اقتصاديات إنتاج السلع المادية) إلى نموذج الاقتصاد المبني على المعرفة مما ساعد على ظهور فرع علمي جديد وهو ما يطلق عليه إدارة المعرفة الذي يقوم على اعتبار العنصر البشري أساس تكوين أصول المؤسسة لتتمكن من التحكم في مصادر المزايا التنافسية ، ويعرف الرأسمال المعرفي بأنه قوة ذهنية متكاملة تتضمن تركيبة من المعلومات والخصائص الفكرية والخبرات الإبداعية التي يمتلكها العاملين فهو سلاح تنافسي للمنظمة يضمن لها البقاء في عالم الأعمال المتغير، .ومنه يتكون الرأسمال المعرفي من صناعة الرأسمال الفكري الذي يتمثل في قدرة المؤسسة على البحث عن الخبرات المتقدمة والمهارات النادرة وجذبها للعمل و تنشيطها بزيادة رصيدها المعرفي باستمرار وتعزيز القدرات وتنمية العلاقات بين الأفراد في حل المشكلات المعقدة أخيرا المحافظة عليها من خلال الاهتمام بالطاقات المعرفية القادرة على إنتاج أفكار جديدة أو تطوير أفكار قديمة تخدم المؤسسة[4].

قد أثرى الباحثون في العلوم الادارية هذا المفهوم بالبحث والدراسة وقد اختلفت هذه التعاريف فالبعض نظر إليه باعتباره جزءا من عمل المنظمة وآخرون ينظرون إليه بأنه يتضمن مجموعة مكونات ترتبط بالإنسان ومجموعة أخرى ترى بأنه يتضمن ما يمتلكه الأفراد من تعليم وخبرة ومهارة فيما أعتبره البعض بأنه يرتبط مباشرة بالعمل ومن أهم هذه المداخل:[5]

1- من حيث اعتباره جزءا من عمل المنظمة : عرف رأس المال البشري بأنه القيمة المجمعة للمعرفة المتوافرة للمنظمة كالخبرة والابداع والطاقة والحماس التي يبديها الأشخاص لاستثمارها في أعمالهم .

*من حيث اعتباره يتضمن مجموعة من المكونات الأساسية التي تتوافر في الأفراد: فقد اعتبرت منظمة التعاون الدولي أن رأس المال البشري يتضمن المعرفة والمهارات والقدرات المتجسدة لدى العاملين والمرتبطة بالنشاط الاقتصادي فهو يشمل التعليم والخبرة والمهارة.

*من حيث اعتباره يرتبط مباشرة بالعمل: يمثل مجموع قوى العمل والمعارف التي تشمل مجموعة من العناصر مثل المهارات والاتجاهات نحو العمل وسرعة البديهة والتحفيز ويمثل القدرات التي يمتلكها الأفراد ويستخدمونها في عمليات الانتاج ويمكن قياسها من خلال التدريب والتطوير ونظام الحوافز.

يعتبر الاستثمار البشري كل إنفاق استثماري في المجالات المختلفة من الخدمات المعرفية كالتعليم والتدريب العلمي والمهني لاستيعاب التطور التكنولوجي ومسايرته للمجتمعات المتقدمة، و تنشأ الميزة التنافسية بمجرد وصول المؤسسات إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية مقارنة بتلك المستعملة من طرف المنافسين لأن جوهر الميزة التنافسية يتمثل في إبداع طرق جديدة في الإنتاج مما يؤدي إلى تفوق المنظمة وتميزها معتمدة على عملية التقويم عن طريق دراسة و تحليل نقاط القوة والضعف الداخلية، إضافة إلى دراسة المخاطر الموجودة في البيئة الخارجية مقارنة مع منافسيها في السوق .

إن معالجة موضوع الاستثمار البشري تنطلق من مقاربة متكاملة الابعاد التي تتمثل في البعد السوسيولوجي و السيكولوجي والبعد البيداغوجي التي تؤثر بصورة متفاعلة على نتائجه العامة. فالبعد السوسيولوجي يقوم على دراسة علاقة موضوع الاستثمار البشري البنيوية مع المجتمع انطلاقا من عدم قدرة المجتمع على استيعاب أي نظام تعليمي آخر لأن النتيجة ستكون حتما فشل النظام المستعار لعدم جذوته في المجتمع المستعير هذا لا يمنع من استعارة بعض الأفكار القابلة للتعديل ضمن

النظام المنقول إليه؛ وأيضا تتوقف فعالية الاستثمار البشري على نوعية النظام الاجتماعي السائد فإذا كان متقدما فسينعكس بالضرورة على مدى اهتمام المجتمع بالتعليم وتحسين نوعيته وجودته أما إذا كان مجتمعا متخلفا ففي هذه الحالة نجده عاجز عن ذلك مما ينعكس سلبا عليه ويعتبر النظام الثقافي من أهم المحددات المؤثرة على تنمية الموارد البشرية لأنه يمثل الإطار العام الذي ينتمي إليه .

فمثلا الاستثمار البشري الذي ينتمي للمجتمعات الإسلامية لا يمكنه تجاهل البعد الإسلامي في برامجه التعليمية التي تشمل عموما تربية الإنسان المسلم الملتزم بتعاليم دينه الحنيف وبهذا يصبح الدين محددا من محددات الاستثمار البشري.

ويتأثر أيضا بالنظام الاقتصادي بدرجة كبيرة انطلاقا من أن النظم التعليمية تكون خاضعة دائما للنظام الاقتصادي الذي تتحدد فيه طبيعته فعندما يكون اقتصاد المجتمع قويا يؤدي إلى الإعداد الجيد للأفراد الذي يتطلب جهدا ماديا كبيرا وضخما على عكس النظام الاقتصادي الضعيف الذي ينتج عنه تسرب الأطفال للعمل في مراحل مبكرة من العمر ولمدة طويلة من العمل الشاق ذي طبيعة إنتاجية منخفضة. ويرتبط من جهة اخرى بالنظام السياسي السائد في المجتمع فاذا لم يكن استقرار سياسي كان الفشل نتيجة حتمية ، أما البعد السيكولوجي والبيداغوجي يركزان على الخصائص النفسية – الانفعالية للمتعلم ومدى مراعاة البرامج التربوية لهذه الخصائص فهي تتجه بصفة عامة إلى تكوين شخصيته الاجتماعية وتعديل سلوكياته ضمن الإطار الاجتماعي العام انطلاقا من خصائصه العمرية ومراحل نموه.

وبذلك يشترط من هذه الأبعاد أن تأخذ بعين الاعتبار مايلي: (6)

- الجانب الانفعالي والاجتماعي: من حيث اهتمام وميول المتعلمين.
- الجانب المعرفي: بهدف إكسابهم المعلومات بصورة وظيفية .
- الجانب النفسي والحركي: مراحل نموهم ومستويات نضجهم وحاجاتهم المختلفة؛ بهدف نجاح أهداف العملية التربوية ولضمان تحقيق استثمار بشري فعال.

والأهم من ذلك مراعاة البعد العالمي الذي يقوم على الانفتاح العلمي على جميع التطورات التكنولوجية الحديثة فتنمية موارد المجتمع البشرية لا يمكن أن تحقق اهدافها التربوية والاجتماعية إلا إذا انطلقت من «مقاربة متفتحة» ترتبط بشروط المجتمع الداخلية وبالتطور العالمي الحاصل خاصة في الآونة الأخيرة التي تفرض عليه ضرورة وضع برامج تربوية وتعليمية تركز على تنمية الشخصية الوطنية للمتعلم وعناصر الوحدة القومية والقطرية والكونية لديه إلى جانب تنمية الجانب العلمي والمعرفي لديه ليتمكن من التكيف مع هذه التغيرات الاجتماعية والمساهمة مستقبلا في المجالات التقنية والعلمية المعقدة.

ثانيا – نظريات الاستثمار البشري:

إن الجدور الحقيقية لاستثمار البشري ترجع الى القرن الثامن عشر فقد ظهرت عدة محاولات في هذه الفترة هدفت إلى جذب الانتباه إلى أهميته نصر البشري والتركيز على تحسين مهارات وانتاجية الفرد ،وتقدير قيمة رأس المال البشري لتحديد الأهمية والقيمة الاقتصادية لأفراد بالنسبة للتنمية المجتمع كدراسة «آدم سميت» A. Smith المنطلقة من أن القدرات الناتجة عن قوة العمل هي قوة أساسية للتقدم الاقتصادي، فلقد اشتمل التعريف الذي قدمه عن رأس المال الثابت Fixed Capital الذي

يتكون من القدرات المكتسبة لدى أفراد المجتمع، وأوضح أيضا أن موهبة الفرد لا تعود عليه بالنفع فقط وإنما تعود كذلك على المجتمع الذي ينتمي إليه فتعمل المهارة الفائقة للعامل على إثراء اقتصاد المجتمع العام رغم أنها ستكلفه قدرا معينا من المال لإعدادها ولكنها ستعطي في النهاية عائدا معتبرا يغطي تكاليف هذا الإعداد ويزيد عنه، وفي هذا الصدد هناك أيضا دراسة «إيفان فيشر» I. Fisher الذي أدخل من خلال دراسته عنصر رأس المال المعنوي المتمثل في العنصر البشري ضمن عناصر رأس المال، مؤكدا على وجوب ضرورة استثماره في التنمية الاقتصادية وإذا كان رأس المال هو الرصيد الذي يؤدي إلى الدخل المادي الكبير فالعنصر البشري يمثل الوعاء الذي ترصد فيه هذه الأموال حيث سيتدفق منه الدخل بصورة واسعة في المستقبل ، في حين ذلك اكد «ألفريد مارشال» على أهمية التربية بوصفها استثمارا قوميا(investissement - National) فهي تمثل عنده أحسن صور رأس المال عطاءا بالنسبة للفرد وللمجتمع وحدد رأيه في الثروة الشخصية على أنها تتكون من الطاقات والإمكانات والعادات التي تساهم بشكل مباشر في تكوين أشخاص ذوي مهارة صناعية هامة في التنمية الاقتصادية للمجتمع، ولقد ذهب أبعد من ذلك حين أخذ يناقش النتائج الاقتصادية المترتبة على المواهب الضائعة بالنسبة للمجتمع[7]. إلا أن فكرة تقييم الأفراد كأصول بشرية لم تلق الانتشار الواسع إلا بظهور نظرية الاستثمار في التعليم من ظرف المفكر الاقتصادي الأمريكي شولتز w.Schultz الذي إهتم بالبحث عن تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل وتحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال إلى الاهتمام بالمكونات الأقل مادية وهي رأس المال البشري ، وتقوم نظريته على ثلاث فروض أساسية هي:[8]

1- إن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يرجع أساسا إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري .

2-يمكن تفسير الاختلافات في الايرادات وفقا للاختلافات في مقدار رأس المال البشري بين الافراد

3-يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال التقليدي.

واهتم شولتز في أبحاثه الأولى للاستثمار البشري على الانتاجية في مجال الزارعة خاصة في الولايات المتحدة الامريكية مشيرا إلى أن إدخال رأس المال الجديد و المتمثل في تنمية الموارد البشرية الزراعية يؤدي إلى زيادة مستمرة في الانتاجية (فخصوبة الارض الزراعية وتوافر مياه الري والتمتع بالحرية السياسية وتوافر الاساليب الفنية رغم أنها تساعد جميعا في زيادة الانتاجية الزراعية إلا أن الاستثمار في الافراد بتوفير منح دراسية للمزارعين يحقق الطفرة في الانتاجية الزراعية) [9]ولا تقل نظرية الاستثمار في التدريب عند بيكر أهمية إذ يعتبر التدريب من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية في محاولته لتوضيح الجانب الاقتصادي للعملية التدريبية و فرق بين التدريب العام والمتخصص [10]والتدريب العام هو نوع من التدريب يحصل عليه الفرد على مهارات عامة اما التدريب المتخصص فتتحمل مؤسسة العمل تكاليفه لأنه قد لا يتناسب مع طبيعة مؤسسة أخرى وتحقق من خلاله عائدا مرتفعا نظرا للمهارات المرتفعة والتأهيل الجيد للعامل وبالنظر إلى تكلفته يتحتم على المؤسسة توفير ظروف العمل الجيدة ولهذا تشكل الموارد البشرية المدربة ثروة حقيقية للمؤسسات المتخصصة .[11]

لقد أسفرت العديد من الدراسات على أهمية الاستثمار البشري Investissement du Capital Humain في تنمية للمجتمع فالفرد عن طريق العلم والمعرفة والتدريب يسيطر على الثروة الطبيعية و المعرفة التكنولوجية مستخدما كل ما اكتسبه من

معرفة وقيم واتجاهات ومعايير اجتماعية وثقافية.

أما المفكر العربي «مالك بن نبي» فهو يؤكد على أولوية الاستثمار الاجتماعي عن الاستثمار المالي قائلا: «إن القيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي هي الانسان ...ويمكن القول بقدرما استفدنا من تجارب العالم الثالث في العقود الأخيرة أن إهمال أو تجاهل قضية الانسان هي من الأمور التي أفقدت هذه التجارب الشرط الأساسي لنجاحها ...إن الصين تقدمت اقتصاديا بسرعة مرموقة لأنها طبقت منذ اللحظة الأولى في حفظ تنميتها مبدأ الاتكال على الذات أي مبدأ الاستثمار الاجتماعي من الانسان الصيني والتراب الصيني والزمن المتوفر في كل أرض...والصين وضعت كل تبعيات التنمية على كاهل الشعب فعوضت بطاقاته الحيوية الموجودة بقدر الامكان الطاقات الميكانيكية المفقودة حتى في المشروعات الكبيرة الحجم أي أنها عوضت بقدر الامكان المالي بالإمكان الاجتماعي تعويضا جعلها رائدة العالم الثالث بلا جدال وجعلها تحصل على خبرة فريدة في العالم في مجال توظيف الانسان والتراب والزمان. والعبرة في هذا ليست فحسب من الجانب الاقتصادي بل ومن الجانب التربوي لأن الانسان الذي يمارس هذا العمل المشترك يدرك من خلال ما يتحقق على يده في المزرعة أو في المصنع ... وتزول من نفسه العقد التي تعطل النشاط منذ المنطلق...يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الانسان القيمة الاقتصادية الأولى بوصفه وسيلة تتحقق بها خطة التنمية...»[12]

وبينت الدراسات الأوربية علاقة التربية بالدخل القومي للمجتمع و تنميته اقتصاديا إلا أنها لم تحدد أي أنواع التعليم التي تؤدي إلى الزيادة الفعلية فيه ويلاحظ من هذه الدراسات أنها هي الرائدة في دراسة الوظيفة الاقتصادية للتعليم ولكنها أهملت وظيفته الاجتماعية رغم اعتباره عملية اجتماعية متكاملة تهدف إلى تنمية المجتمع من جميع النواحي وهذا ما أكد عليه المفكر العربي «مالك بن نبي» حين تناول موضوع الاستثمار الاجتماعي وأهميته في نهضة المجتمعات.

ثالثا- المعوقات التي تواجه المجتمع الجزائري في تطبيق الاستثمار البشري:

على الرغم من الجهود المبذولة فإن الاستثمار البشري يواجه معوقات عديدة ومتنوعة نصنفها إلى :

1/ معوقات من الناحية السياسية

تعتبر من أهم المعوقات وأشدها خطورة فلا تستطيع أي تنمية مهما كانت أن تنطلق إذا لم يتوفر استقرار سياسي ومصالحة وطنية قوية يؤثر في تنمية المجتمع والاستثمار البشري على وجه الخصوص والتبعية السياسية إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطا واضحة أدت الى التبعية وعدم الاستقرار السياسي وانعدام الوعي والمشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع ففي الانتخابات التشريعية الجزائرية في17 أفريل 2014 بلغ عدد المسجلون عبر 48 ولاية بـ 2187193 وقدر عدد الناخبين بـ 11307478 [13].و من جانب آخر هناك مشكلات خاصة بتصميم الأهداف التربوية التي جاءت بصورة عفوية حيث لا تنطلق من أصول منهجية محددة لغياب الوعي التربوي عند القيادات السياسية وانعدام الإدارة الرشيدة التي تضع في مقدمة أهدافها غاية البحث عن المصالح الاجتماعية وغياب الديمقراطية السياسية [14]،عموما نجد القوة الاقتصادية والسياسية متمركزة في طبقة سياسية واحدة ما يؤدي بالضرورة إلى احتكار السلطة وتغير البرامج التربوية بتغير التوجهات السياسية.

2-معوقات من الناحية الاجتماعية:نذكر من أهمها:

*ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي ونقص الموارد المتاحة: يتميز المجتمع الجزائري بالنمو السكاني الذي بلغ عدده بـ 39.5مليون نسمة في الفاتح من جانفى 2015 مرتفعا بـ 2.15%مقارنة بسنة 2014 أين بلغ عدد السكان بـ 38.9 مليون نسمة ونسجل أيضا ارتفاع بـ 2.16%مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ عدد السكان المقيمين بالجزائر بـ38.7 مليون نسمة ما يعادل مليون مولود جديد كل سنة حسب الديوان الوطني للإحصائيات في تقريره السنوي حول النمو الديمغرافي [15]مما ساهم في انتشار ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام الدراسية حيث يتجاوز عدد التلاميذ (في بعض الأحيان) 40 تلميذا الذي يصعب عملية التدريس على المعلم ويؤثر بالتالي على عملية التحصيل الدراسي. ومن جهة أخرى إن معدلات انتشار التعليم يختلف بين المناطق الريفية والحضرية فنجد إمكانيات التعليم متوفرة بنسبة عالية في المناطق الحضرية بينما نجد الريف يعيش حرمانا كبيرا من هذه الخدمات، وعجزا كبيرا في وسائل الاتصال والتنقل والإمكانيات و الهياكل التعليمية.

*الأمية وتقلص في مستويات التعليم: تشير الإحصاءات إلى أن المجتمع الجزائري يعيش تخلفا تعليميا واضحا وانخفاض في مستوى الإنفاق العام على التعليم والبحث العلمي وخاصة التعليم الجامعي وتشير العديد من الاحصاءات إلى الوضع المتخلف والبائس للبحث العلمي في الجزائر حيث في السنوات العشر الاخيرة لم تخصص الا ما قدره 0.27% من تاتجها المحلي للبحوث العلمية بينما تجاوزت هذه النسبة أكثر من 3% في البلدان المتقدمة وهكذا لم تتجاوز حصة الفرد الجزائري من الانفاق على البحث والتطوير واحد دولار والنصف دولار في العام ،أما بالنسبة لعدد العاملين في مجالات العلمية في التخصصات الدقيقة ضئيلة جدا فعلى سبيل المثال لا تتجاوز نسبة توزيع المشتغلين بالبحوث والعلوم التطبيقية لا تتعدى 0.5% في الجزائر مقابل 36.6%للأوربيين في حين أن التقدم والتطور مرتبطان ارتباط وثيقا بالبحث والتطوير حيث نجد عدد الباحثين لكل مليون من السكان يصل إلى 3391 في الويات المتحدة الامريكية و 3082 في اليابان و360 في إسبانيا 308 في اليونان .

ورغم أن الترجمة تعتبر من القنوات الهامة لنشر المعرفة والتواصل فإن حركة الترجمة مازالت ضعيفة أو تكاد معدومة كتاب واحد كل سنة (أو ما دون ذلك في بعض السنوات) بينما تبلغ 519 كتابا في المجرو920 في إسبانيا ،وأما بالنسبة لعملية الترويج للبحث العلمي (على قلتها) تواجه صعوبات وعقبات أساسية بسب ضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الانتاجية [16].

* معوقات أسرية : تؤثر الأسرة كمؤسسة اجتماعية على التنشئة الاجتماعية للأطفال و ذلك من خلال إعدادهم للدخول في معترك الحياة الاجتماعية حيث توفر لهم جوا يمتاز بالطمأنينة والأمن [17]وهذا ما أكدته العديد من الدراسات الجزائرية التي اهتمت بالبحث حول الاندماج والتحصيل الدراسي لدى المتعلمين وتوصلت إلى العلاقة بين المركز الاجتماعي للوالدين في إدماج و التحصيل الدراسي وتأثير المستوى العلمي والثقافي للأسرة من حيث إدراكها لحاجات الطفل وكيفية إشباعها والأساليب التربوية المناسبة للتعامل معه وأيضا الوضع الاقتصادي يلعب دورا في تنشئته [18]. وإن عجزها عن قيامها بوظائفها الموكلة إليها يؤدي حتما إلى فشل الاستثمار البشري نظرا لدورها المكمل بالنسبة للمؤسسات التعليمية الاخرى وهذا ما أشار إليه» بورديو «(Bourdou) في جميع دراساته فأكثر التلاميذ المتخلفين دراسيا هم المنحدرين من أسر فقيرة أو من أسر يكثر عدد أفرادها و بالتالي يصعب عليها تلبية مختلف احتياجاتهم[19]؛و تؤثر الظروف السيئة للأسرة تأثير سلبيا على هذه الفعالية حيث تشكل

صعوبة كبيرة في مراجعة التلاميذ لدروسهم، وتنعكس بصورة جد مباشرة على سلوكياتهم داخل المدرسة فيمارسون تصرفات عدوانية مع زملائهم لأنهم يعيشون في بيئة اجتماعية تعرف تدني في الأخلاق وغياب لآداب السلوك الاجتماعي المرغوب فيه.[20] .

3-معوقات من الناحية الاقتصادية:تشير الاحصائيات إلى أن هناك تزايد في الانفاق على الاستثمار البشري والمعرفي منذ الثمانيات ، ففي عام 1980 كانت الجزائر هي من بين الدولة العربية صاحبة أعلى إنفاق على التعليم منسوبا للناتج القومي الاجمالي تليها المغرب ثم مصر فتونس وموريتانيا ، بينما كانت الدول الخليجية الآسيوية (باستثناء السعودية) لا تتمتع بهذه المكانة رغم ضخامة مواردها المالية وناتجها القومي الاجمالي آنذاك الا ان في السنوات الاخيرة من العقد التاسع للقرن العشرين (1993-1996) تغيرت هذه الصورة نسبيا حيث أصبحت المطالبة بإعادة هيكلة الاستثمارعلى نحويضمن الجودة ويحقق الكفاية ويقلل النفقات المالية والبشرية [21]لكن إن الواقع الحالي النوعي للاستثمار التعليمي يعاني العديد من العراقيل البيداغوجية كعدم كفاية التجهيزات التربوية المدرسية من قاعات للتدريس والانشطة والمكتبات والمختبرات العلمية والتكنولوجية .

4-معوقات من الناحية الإدارية: تظهر هذه المعوقات الإدارية في جملة من النقاط منها:

أ -الاعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية سواء في توزيع التخصصات والمهام وعدم توظيف الأساليب والطرق الإدارية الحديثة.

ب -البطء الشديد في إتخاذ الاجراءات والقرارات اللازمة في تسيير الموارد البشرية والمالية والتهرب من تحمل المسؤولية مع تفشي مظاهر البيروقراطية كالتسيب الاداري والاختلاس والرشوة والمحسوبية وفي هذا المجال ورد في احدى خطابات فخامة رئيس الجمهورية السيد :عبد العزيز بوتفليقة في 27 افريل 1999 :»إن الجزائر دولة مريضة بالفساد ...دولة مريضة في إدارتها ، مريضة بممارسة المحاباة ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون والتظلمات ، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع « [22]

ج-عدم وجود سياسة واضحة تعمل على متابعة المشاريع التربوية والتعليمية الواجب إنجازها وتقييمها، وبالتالي غياب اتباع القانون في كثيرمن الحالات مع التسترعلى الأخطاء الإدارية والمالية، وعدم تنفيذ القواعد الإدارية بشكل صارم وعادل.

ومنه تنتشر المعوقات الادارية باعتراف رئيس الجمهورية حيث اعتبران بعض المسؤولين يعتمدون على الجهوية في القيام بوظائفهم مما يعرقل عملية التنمية في كافة المجالات .

وبشكل عام تتسم ادارة التعليم والتعلم بالتقليدية والمركزية الشديدة وتضخم إعداد الموظفين ، وقصور الثقافة المرتبطة بتقدير الوقت والانتاج والعمل بروح الفريق و الموقف السلبي في استخدام التقنية الحديثة، فعلى الرغم من توفر وتوظيف ثقافة المعلومات والحاسوب في المؤسسات العامة والخاصة إلا أن معظم الادارات المدرسية مازالت لا تتبع الثقافة المعلوماتية في التسييرالاداري مما يعرقل عملية التجديد والتطويرداخل معظم المؤسسات التربوية و التعليمية .

5-معوقات مؤسساتية-بيداغوجية:

لا تخرج عادة عن الجو المدرسي المضطرب الذي يتسم بالفوضى وانعدام التنظيم والمعاملة القاسية للإداريين والمعلمين للتلاميذ، بالإضافة إلى المحتوى الدراسي المكثف الذي لا يراعي شخصية التلاميذ وميولهم ورغباتهم مما يؤدي إلى نقص انتباههم

وتركيزهم ولا مبالاتهم وتغيبهم المستمر الذي يؤثر على تنمية قدراتهم بصورة مباشرة؛ وعدم التكوين البيداغوجي المستمر والجيد للمعلم الذي يؤثر سلبا على مهامه التربوية فإن إعداد المعلمين ينقصه استيعابهم للواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع و هناك نقص واضح أيضا في استيعابهم من المعهد التكنولوجي للتربية للطرق التدريسية حيث لم يستوعبوا خلال فترة الاعداد إلا طريقة العرض والتلقين دون الطرق الحديثة من طريقة المشروع والطرق الحوارية، وأما النشاطات التي يقوم بها المعلمون فهي دون المستوى المطلوب فمعظمهم لا يمارسون الا نشاط المشاركة في الندوات التربوية والعلمية وذلك لإجباريتها وادارة مجلات يعدها التلاميذ [23]هذا إلى جانب ضعف النظام المدرسي الذي هو الهدف الاسمي للإدارة المدرسية، باعتبارها عملية تربوية تتطلب التحكم في السلوك والعواطف تحت قيادة موجهة[24]

فمجموعة هذه العوامل تؤثر على فعالية الاستثمار المعرفي مع العلم أنها مرتبطة بمعوقاته الداخلية وبعملياته الأساسية. ونظرا للزيادات الديمغرافية عجزت دول العالم الثالث عن توفير الموارد المالية اللازمة لتعليم جيد وبلوغ المعدل العالمي للالتحاق به ويصبح بذلك مسؤولية مجتمعية لجميع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وخاصة على مستوى المجتمعات المحلية الضعيفة فإن التضافر المجتمعي يضمن تؤام نسق التعليم –مدخلاته ومخرجاته-مع حاجات التنمية الاقتصادية والانتاجية . وعلى الرغم من المعوقات المحتملة فقد تستطيع الدولة من خلال نظام الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني التي تعتبر قنوات لمشاركة المواطنين في رسم السياسات بما يخدم الفئات الاكثر فقرا وتهميشا، إضافة الى دور الجمعيات في العملية التعليمية(كمكافحة الامية من خلال مطالبة بالحق في التعليم وتطبيقه والتأثير على الأسر لتعليم البنات وتأسيس مدراس خيرية ومعالجة قضايا ومشاكل التعليم). إذن أن اكتساب المعرفة والاستفادة منها في خدمة التنمية الانسانية مشروط بطبيعة البنى الاقتصادية المجتمعية الثقافية والسياسية فهو رهن قيام مؤسسات المجتمع وفاعليتها ، فإن الوصول إلى مجتمع المعرفة مرتبط بإطلاق حرية الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الراشد الذي يتجسد من خلال المشاركة الشعبية الفاعلة والقادرة على التأثير على مسار القرارات الحكومية التي تمس حياة المواطنين عن طريق التأكيد على ضرورة توفر الشفافية والمساءلة الكفيلة بالحد من الفساد بكل انواعه[25]

رابعا- تجارب دولية في مجال تطبيق الاستثمار البشري:

يعتبر الاستثمار البشري والمعرفي اساس تقدم دول شرق اسيا ويتضح ذلك من دراسات البنك الدولي عن اليابان وكوريا وماليزيا من خلال تركيزها على الاستثمار في التعليم ورفع المستوى العام للمواطنين وإرسالها لطلابها للتعليم العالي في الخارج حيث أصبح التعليم في هذه الدول يقترب من المستويات الاوربية ويكاد يصل في بعض الاحيان للمستويات الامريكية ومنه نستعرض تجربة الاستثمار لهذه البلدان في المجال المعرفي والبشري للخروج بملاحظات تفيد المجتمعات العربية لبناء مشروع اجتماعي تربوي حقيقي.

1-التجربة اليابانية:[26] رغم أنها لا تمتلك أي موارد طبيعية وتقع في موقع جغرافي سيئ لكن بفضل الاستثمار البشري الذي يعتبر ركيزة التنمية الاقتصادية اليابانية التي تتبنى مبادئ الادارة العلمية ونظرية العلاقات الانسانية باعتمادها على الجدارة كأساس للتعيين والقيام بعمليات التدريب والتأهيل المستمر وتقديم المكافئات للأفراد ، فمن أهم مظاهر الاستثمار البشري

في النموذج الياباني أنها اهتمت بالعنصر البشري كأحد الموارد للتنمية الاقتصادية لذا اتجهت المؤسسات والهيئات والوزرات ومراكز البحوث إلى دراسة مقومات الفرد الناجح. وبفضل ذلك شهدت طفرة اقتصادية هائلة بين 1960 و1998 (حيث يطلق عليها المعجزة الاقتصادية حيث تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية من حيث المستوى الصناعي والمركز الأول في صناعة السفن والمحافظة على الصناعات الحرفية والشعبية التراثية و في إنتاج الحاسبة والآلات التصوير والسيارات فهي تنتج أكثر من 7 ملايين سيارة في العالم)والانسان الالي(الالي الروبروت) ،إن النجاح الضخم والمبهر الذي حققته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية جلب انتباه عالمي حيث استيقظت من الدمار الرهيب وأصبحت قوة عظمي ضمن الدول الكبرى فكيف وصلت إلى هذه المكانة وماهي الطرق والاساليب التي انتهجتها للوصول الى درجة المستوى العالمي؟ إن شعارها الاستراتيجي المتبع هو السلام والتنمية حيث تمتاز البيئة الاجتماعية اليابانية بالأمن والامان لتوافر الوظيفة المنتجة والتأمين لمعظم الخدمات الاجتماعية محاسبة القانون صارمة بفضل فحوى النتائج الاخلاقية والاجتماعية المتمثلة في الانضباط الذاتي والروح الوطنية التي يتميز بها الشخصية اليابانية التي تمتاز بالانضباط وتقديس الوقت والنظام والابداع ضمن الفريق الواحد والتزام بشدة بآداب التعامل وأخلاقيات المتاجرة الرفيعة المتصفة بالصدق والامانة والاتقان وشعور الرقابة الذاتية وهذه الاخلاقيات نابعة من الاهتمام بالبرامج التعليمية المتعلقة بالأخلاقيات والسلوك حيث ادخلت مادة السلوك والاخلاقيات بتناغم في جميع المواد المدرسية بالإضافة لبرنامج متخصص في الاخلاقيات يقدم ساعة كل اسبوع في جميع المستويات ، بالإضافة إلى دور المعلم الياباني في مختلف المراحل اهتمام اليابانيين بالتعليم وحماسهم له ومدى تقديرهم له فالمعلمون يحظون باحترام وتقدير ومكانة اجتماعية مرموقة ويتضح ذلك من خلال النظرة الاجتماعية المرموقة لهم وكذلك المرتبات المغرية التي توفر لهم حياة مستقرة كريمة ويتضح ذلك من خلال التهافت على هذه الوظيفة ولا يحصلون عليها الابعد من خلال اجتياز اختبارات قبول شاقة تحريرية وشفوية وإلى جانب عمل المعلمين في المدرسة وقيامهم بتدريبات ودراسات لرفع مستويات العلمية الا انهم يهتمون بأدق الامور الخاصة بتلاميذهم حيث يقومون بزيارات دورية إلى منازل التلاميذ او الطلاب للاطمئنان إلى المناخ العام.

فالمدرسة اليابانية هي مدرسة القيم العجيبة (ممارسة سلوكيات النظافة وتنظيم المدرسة و المنافسة الشديدة بين الطلاب والاحساس بالمسؤولية و الانتماء الى المدرسة...)وأهم ما يميز الاستثمار المعرفي والبشري الياباني أنه يستمد اهم مقوماته من طبيعة مجتمعه وروح امته واحتياجاته التنموية فلم تكن انعكاسا لنماذج تربوية خارجية جاهزة حيث تمثل نقطة القوة الاساسية في الاستثمار البشري هي التقنية المتوسطة التي تمثل العمود الفقري والممارسة العملية التدريبية الوظيفي في برامج اجبارية قبل أي منصب ثابت.

2- تجربة كوريا الجنوبية:[27] تعد واحدة من النمور الاسيوية التي حققت مستوى عاليا من الاستثمار البشري ولقد قدمت برهانا على اهمية الموارد البشرية بالنسبة للتنمية الشاملة وحققت معجزة كبرى خلال وقت قياسي حيث قفزت من مصاف قائمة الدول الفقيرة لتقرير البنك الدولي عام 1960 لتكون رقم 11 على العالم من حيث التجارة الدولية في نهاية القرن العشرين ويرجع ذلك الى الارتفاع في مستوى التعليم والتدريب الذي ساعد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والحفاظ على الطابع القومي للمجتمع الكوري، فقد استطاعت ان تحقق طلبا جماهيريا على التعليم ونجحت ليس فقط في تحقيق هدفها القومي

الرامي إلى كفالة التعليم الابتدائي لجميع الاطفال، ولكن بذلت جهود كبيرة على مستوى التعليم الثانوي فبحلول عام 1980 أصبحت تتيح التعليم الثانوي للجميع ، ويتميز طلاب كوريا عن غيرهم في الدول الأخرى باهتمامهم الشديد بدراستهم وذلك نابع من الحافز العالي الذي يدعمه الضغط الاجتماعي للنجاح وتحولت وسائل التحفيز هذه إلى انجاز ملموس ولا يهتم الكوريون بتوفير التكنولوجيا عالية الجودة في المدارس بقدر اهتماهم بتوفير التكنولوجيا التي التلاميذ استيعابها وهذا يؤدي إلى اختيار ما يمكن تسميته بالتوليفات التكنولوجية وفهمها واستيعابها وتطويريها بما يتناسب ومتطلبات التنمية في المجتمع الكوري وهذا ما ينعكس على مواصفات المنتج الكوري من حيث جودته العالية ورخص تكلفته، ولقد تسبب الاستثمار البشري في مرحلة السبعينيات الى رفع المهارات وزيادة الانتاج فزاد معدل النمو الى 10-12% في مرحلة الثمانيات وبداية التسعينات وبذلك ساهم هذا الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية .وحققت نسبة استيعاب كاملة في التعليم الابتدائي على الصعيد الكمي وعلى صعيد جودة التعليم وكفاءته ويرجع ذلك الى انفاق الدولة الرشيد على التعليم بالإضافة الى اسهام العائلات ومؤسسات الاعمال بمبالغ ضخمة في التعليم والتدريب.

3-تجربة البرازيل: [28] اعلنت مع نهاية 2011 البرازيل انها اصبحت تحتل المرتبة السادسة اقتصاديا في العالم الا ان هذا الانجاز كان ثمرة برنامج اصلاحي طموح شهدته طوال 8 سنوات ،فكيف كانت تجربة البرازيل التنموية وكيف إستطاعت الانتقال من حافة الافلاس الى مصاف اقتصاديات العالم؟ تمتلك قدرات طبيعية هائلة وقوى بشرية ضخمة الى جانب ذلك مناخ ديمقراطي سليم لمدة 17 سنة وقد انتهجت مجموعة من السياسات ساهمت في انقاذها من شبح الافلاس و حققت المعجزة الاقتصادية (بتنفيذ سياسة التقشف وفق خطة صندوق النقد الدولي حيث استمر الرئيس « لولا » باتباع برنامج المصارحة، واتبعت ايضا سياسات الاقراض بتوفير سياسات الاقراض وتوفير تسهيلات انتمائية بتخفيض سعر الفائدة وتسهيل الاقراض للمستثمرين الصغار والتوسع في الزارعة واستخراج النفط والمعادن ة وتنشيط قطاع السياحة...) وأيضا اعتمدت على برنامج الاعانات الاجتماعية بدأ منذ منتصف التسعينات (عهد كاردسو ووصول الى حكم لولا الذي استمر في متابعته) وقد كان اجمالي الانفاق على هذا البرنامج 9 ملايير دولار يهدف الى اعطاء معونات للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها ولكن ربطت هذه المعونات بشروط صارمة تشمل التزام الاسر بأرسال اطفالها في التعليم والالتزام بالعناية المستمرة الصحية للأطفال ، ويتركز التعليم فيها على المعارف النظرية بالإضافة الى التدريب المهني الذي يكون جنبا الى جنب مع التعليم الثانوي واجراء دورات تدريبية مهنية خلال السنوات الثانية والثالثة من التعليم الجامعي التي تسعى الى اخراج طلاب قادرين على مواجهة سوق العمل من خلال تزويدهم بالخبرات والمعارف التي تتلاءم وحاجات سوق العمل. ورغم ان البرازيل عبارة عن قالب واسع من الثقافات وتضم اجناس مختلفة الا انها حققت تنمية جدية بتطوير الموارد البشرية والاعتماد على استراتيجية واقعية تتناسب مع الموارد المتاحة ووضع اسس ديمقراطية سليمة تسمح للفكر الخلاق المبدع لأحداث تنمية اجتماعية بالتوافق والتزامن مع التنمية الاقتصادية وهذا ما تمكنت من تحقيقه ومازالت تعمل للاستمرار فيه.

4-التجربة الماليزية: تعتبر أول دولة اسلامية تدخل نادي النمور الاسيوية وعلى الرغم من انها تتميز بكثير من الانفتاح على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة الا انها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية فخلال العشرين عاما السابقة تحولت

من تصدير المواد الزراعية الى تصدير السلع الصناعية في المجالات المختلفة حيث رصد تقدير التنمية البشرية عام 2001 أهم دولة مصدرة للتقنية العالمية كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة. يهدف الاستثمار البشري الماليزي إلى تقدم نمط تربوي موحد وشامل بعيد عن العنصرية وتوحيد لغة التعليم لتصبح لغة قومية مما يساعد على بناء الانتماء السياسي والاجتماعي لماليزيا ويخصص للتعليم نسبة 2.4% من الميزانية العامة للدولة (حوالي 1.7بليون دولار) وهذه الحصة لا يتم صرفها في بناء المدارس ولا صيانتها ولا دفع مرتبات العاملين ولكن كل ولاية مسؤولة عن ذلك اما المخصص المالي من الميزانية العامة للدولة فيتم انفاقه على دعم المناطق الفقيرة والمؤسسات المسؤولة عن محو الامية ، وتتميز التجربة الماليزية بالتعاون الكبير والوثيق بين القطاع العام والخاص في التعليم والتدريب فقد سمح القطاع العام باستخدام التسهيلات الموجودة في المدارس المهنية لأغراض التدريب كما شجعت الحكومة القطاع الخاص بالمقابل على زيادة فرص التدريب من خلال ممارسة العمل[29] الى جانب ذلك تعطي اهتماما واسع للإعلام التربوي من خلال اصدار النشرات التعليمية والتثقيفية وبث البرامج التعليمية من خلال قنوات التليفزيون المحلية التي تبث برامج بمعدل اربعة ايام اسبوعيا [30] فلقد أدركت أهمية توفير الموارد البشرية القادرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة وذلك بتطويرها نظم التعليم لتكوين المهارات القادرة مع التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتطويرها.

خامسا -أهم نقاط القوة في التجارب الدولية وكيفية الاستفادة منها:

إن التطور العالمي والتكنولوجي يؤكد على أن موضوع أهمية موضوع الاستثمار البشري لإرساء و لبناء قواعد مشروع تنمويUn projet Développementفي المجتمع الجزائري نابع من أصالته وفي نفس الوقت متطلعا ومتماشيا مع كل التغيرات العلمية و التكنولوجية الحاصلة في المجتمعات المتقدمة ويشترط ان لا يقتصر على تغيرات اقتصادية ومادية محضة وإنما يقتضي تغيرات حضارية وتحولات اجتماعية واقعية تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية والاطار الثقافي والاجتماعي للنسق القيمي والمعايير وأنماط السلوك الانساني خاصة في عصر اقتصاد المعرفة الذي يتطلب إعداد وتدريب العنصر البشري وتوسيع المعرفة العلمية لديه وترسيخ القيم والسلوكيات الايجابية لديه .

لهذا لابد من اعتماد المجتمع الجزائري لإرساء القواعد المتينة للتنمية الشاملة الاعتماد على استراتيجيات معاصرة تدعم مهارات البحث والتفكير والابداع والتمكن من أدوات العصر وتقدير العمل والوقت ومهارات التعلم الذاتي المستمر،والاستفادة من تجربة النمور الأسيوية التي اعتمدت على الاستثمار المعرفي والبشري لتحقيق التنمية الشاملة خاصة في المجال الاقتصادي من خلال رفع كفاءة رأس المال البشري والاهتمام بأهمية السرعة والدقة في استيعاب التقدم التكنولوجي والمعرفي من ظرف الدول المتقدمة من خلال اتباعها استراتيجية تنموية واضحة الخطي والمعالم نابعة من مقوماتها وتطمح إلى التجديد والابتكار في آن واحد ويمكن تلخيص أهم ملامحها في النقاط الآتية:

- الاعتماد على الذات في بناء تجربة الاستثمار البشري وذلك في ظل استقرار سياسي – اجتماعي ومصالحة مجتمعية والاهتمام بجوهر الاسلام وتفعيل منظومة القيم في المجال الاقتصادي باعتماد مثلا على مبدأ الشوري والعادلة الاجتماعية في توزيع الثروات والفرص التعليمية دون اهمال أي منطقة على حساب المناطق الأخرى ،وهذا ما يؤكد عليه المفكر «مالك بن نبي» في قوله: «فالقضية بالنسبة للعالم الاسلامي ليست قضية إمكان مالي ولكنها تعبئة الطاقات الاجتماعية ، أي الانسان

والتراب والوقت في مشروع تحركها إرادة حضارية لا تحجم أمام الصعوبات ، ويأخذها الغرور في شبه تعال على الوسائل البسيطة التي في حوزتنا منذ الآن ، ولا ينتظر العمل بها حقنة من العملة الصعبة ، ولا أي مشروع من نوع مارشال»[31] (وهذاما طبقته فعلا التجربة الماليزية).

- ضرورة توفير الرؤية الواضحة والارادة السياسية القوية والصدق والشفافية في التعامل مع الجماهير حتى تترجم هذه الرؤية الى عمل حقيق وواقعي يتشكل من مجموعة سياسات لتحقيق الاهداف المرسومة، بإضافة إلى ارادة شعبية حقيقية ووعي جماهيري واضح لتنفيذ سياسة التقشف، واعتماد برنامج الاعانات الاجتماعية فقد قدمت البرازيل تجربة في الاستثمار المعرفي تستحق الدراسة والتكرار حيث كان هذا البرنامج مشروطا ليس فقط بإعطاء اعانات مالية للفقراء وانما بالتزام المواطن بإرسال اولاده للمدرسة ومتابعته صحيا للقضاء على الامية والمرض في نفس الوقت .
- أما في التجربة اليابانية فالاستثمار المعرفي يعتمد على التدريبات العملية او المهنية بالإضافة إلى الدراسة النظرية وارتباط التخصصات المهنية بمتطلبات التطور الاقتصادي وخطط التنمية الشاملة، واعطاء قيمة اجتماعية كبيرة للمعلم وتحسين ظروفه الاجتماعية والمهنية وتطوير اعداد وتدريبه المستمر واختيار المعلمين الاكفاء للعمل في التربية والتدريس خاصة في التعليم الابتدائي عن طريق انتقاء واختيار جدي يكون في هيئات متخصصة قبل التعيين للتأكد من مستواهم العلمي والتربوي لضمان فعالية أدائهم التربوي والمهني.

وعموما تمتاز جميع هذه التجارب الناجحة في مجال الاستثمار البشري بتعاون الدولة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تمويل التعليم ،وتطويرها واهتمامها بالتعليم المهني والتدريب المتواصل مع التقنيات الحديثة العالمية بإرسال بعثات طلابية لاكتساب المعرفة العلمية الجديد ونقلها للدخول في عالم المنافسة العالمية ولتحقيق الجودة والاتقان والابداع ، والاخذ بالاتجاهات الحديثة في التربية والتعليم والابتعاد عن التلقين والحفظ و التركيز على الفهم والحوار والابتكار ليتماشى الاستثمار المعرفي والبشري مع متطلبات العصر ولكن في نفس الوقت المحافظة على مقوماتها الحضارية والثقافية التي تميزها.

الخاتمة:

إن إشكالية التنمية في المجتمع الجزائري تتعلق بتنمية الانسان بالدرجة الاولى لأنها اهتمت بتوفير الوسائل المادية دون التركيز على بناء الانسان الذي يلعب الدور الهام في التنمية، فالعناصر المادية – على الرغم من أهميتها – عاجزة وحدها عن لعب هذا الدور الفعال. وفي هذا المسعى يبين المفكر «مالك بن نبي» أولوية الاستثمار الاجتماعي عن الاستثمار المالي قائلا: «المجتمع الذي ينمو على اساس استثمار اجتماعي فيه تعمل السواعد كلها وتؤكل الافواه كلها...وان مشكلة التجهيز مرتبطة بقضية الانسان والافكار، وان المحصول الاجتماعي للآلات مرتبط بفعالية وسلوك الفرد الذي يستخدمها... و الصلة القائمة بين ارادة وقدرة مجتمع يبني ذاته على قاعدة حضارية وليس على قاعدة منتجاتها . وهذا يفسر لنا كيف ان اليابان قد نجحت حيث لم يحقق العالم الاسلامي حتى هذا الحين نصرا حاسما على التخلف لأن نشاطه قد طبق في عالم الاشياء والمنتجات بدل أن يطبق ضمن النسق البشري ونسق الافكار...إن التخلف هو حاصل ضروب اللافعالية الفردية ، فهو فقدان للفعالية على مستوى معين »

23

والجزائر باعتبارها متفتحة على ما يجري من أبحاث وإنجازات علمية في المجال التربوي فهي تحاول اتباع العديد من الاصلاحات في المناهج التعليمية والتربوية لكنها في حاجة ماسة إلى تجاوز العديد من مفاهيم التربية التقليدية كبذل الجهد لحفظ المادة المدروسة والاقتصار على التدفق الآلي- الميكانيكي للمتعلمين ، الذي تحكمه «مدخلات» معينة (كالمعلم والتلميذ) وينتهي إلى «مخرجات» محددة(كالتحصيل المدرسي ، والزيادة الكمية في عدد المتعلمين). فهذا النوع من التربية لم يعد يستجيب لمقتضيات التنمية، لذلك اقتضت الضرورة إتباع نوع جديد و متجدد من التربية يدعى «بالتربية التنموية» ، التي من أهم منطلقاتها الاهتمام بحاجات النمو الأساسية للفرد في جميع مراحله التعليمية ، لمالها من أهمية بالغة في تكوين شخصيته المستقبلية و ذلك من خلال تضافر جميع مؤسسات للمجتمع الجزائري .

وفي ضوء ما سبق سنعرض بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بالاستثمار البشري في المجتمع الجزائري على النحو التالي:

1- الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة (خاصة تلك التي تتشابه طبيعة مجتمعها وثقافتها –نوعا ما – مع خصائص المجتمع الجزائري كالتجربة الماليزية مثلا) ومحاولة تطبيقها حسب طبيعة المجتمع الاجتماعية والثقافية، و الاعتماد على الذات في بناء تجربة الاستثمار البشري ظل استقرار سياسي واجتماعي شامل واحتواء مظاهر الفساد بكل انواعه وإجبار المواطنين ومؤسسات المجتمع بالتقيد بتطبيق الصارم القوانين وتفعيل مختلف المؤسسات التي انشئت لمكافحة الفساد. وبالتالي إن اعادة بناء مشروع تنموي طويل المدى في الجزائر لا تتغير اهدافه بتغير التوجهات السياسية لأنه من أهم أسباب المعرقلة التنمية وتتبني بذلك نموذج تنموي نابع من ثقافة وبيئة المجتمع وليس مستوحى من نماذج الدول المتقدمة وفي نفس الوقت متطلعا ومتماشيا مع كل التغيرات العالمية و التكنولوجية الحاصلة في هذه المجتمعات .

2-نشر الوعي الثقافي المجتمعي بأهمية التعليم وقيمته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتوعية الآباء بدورهم في مساعدة المعلم في توصيل المعلومات نظرا لصعوبتها وتعقيدها على المتمدرس و من جانب اخر في أجهزة الإعلام المسموعة و المقروءة و المرئية على أن يختار لها التوقيت المناسب و الدعاة القادرين على توصيل الرسالة؛ إضافة إلى إقامة ندوات في كل المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة و المراكز الثقافية وغيرها.

3 -ضرورة ارتباط التعليم والتخصصات المهنية بمتطلبات التطور الاقتصادي وخطط التنمية الشاملة، وأن يتركز التعليم على المعارف النظرية والعملية في الوقت نفسه بالإضافة إلى التدريب المهني الذي يكون جنبا إلى جنب مع التعليم الثانوي وإجراء دورات تدريبية مهنية خلال السنوات الثانية والثالثة من التعليم الجامعي التي تسعى الى إخراج طلاب قادرين على مواجهة سوق العمل من خلال تزويدهم بالخبرات والمعارف.

4- ضرورة التكامل الوظيفي بين دور الأسرة والمدرسة من أجل الوصول إلى تربية صحيحة للتلميذ بالإضافة إلى اهتمام كل الأجهزة و المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تربية الطفل برعاية هذه الفئة الهامة بخلق مراكز اجتماعية ثقافية لملء واستغلال أوقات فراغهم في أنشطة تعود عليهم بالنفع ولتكمل الدور التربوي والتعليمي للمدرسة.

5- تأسيس مدارس تربوية للمعلمين تضمن للمقبلين على تربية وتعليم الطفل التكوين النفسي والتربوي –المهني قبل مباشرتهم

مهنة التربية والتعليم وإعطاء قيمة اجتماعية كبيرة للمعلم وتحسين ظروفه الاجتماعية والمهنية وتطوير إعداد وتدريبه المستمر وضمان ترقيته المهنية، إضافة الى التقويم التربوي –المهني الجيد للمعلمين بصورة دائمة لتوجيههم الوجهة الصحيحة لتفادي وقوعهم في الأخطاء في توصيل المواد الدراسية للتلاميذ. ولابد من توفير سبل اتصال المعلم مع التلاميذ ومع أولياء الأمور بصورة جيدة، ومناقشة علاقته مع الإدارة المدرسية.

6-ضرورة تجهيز المؤسسات التربوية بالوسائل التعليمية الحديثة والمناسبة التي تتماشي مع التغيرات الموضوعة في المناهج التعليمية وإنشاء المرافق الترفيهية داخل المدرسة للتقليل من الملل الذي يعاني منه التلاميذ بضمان ممارستهم مختلف النشاطات التعليمية والرياضية كالرحلات الاستكشافية للمجتمع المحلي والتي لابد أن تتماشي مع مختلف المواد الدراسية الموضوعة، لتقليل من الجهد والتعب الجسمي والنفسي الذي يعاني منه التلميذ. وتوفير المكتبات المدرسية في أغلب المدارس لتعويد التلميذ على المطالعة والبحث عن المعلومات ووضع حوافز مادية ومعنوية للمعلم والتلاميذ لتشجيع روح المنافسة والتفوق في المدرسة الجزائرية.

7-وضع مناهج تعليمية من ظرف خبراء تربويين –نفسانيين –بيداغوجين تكون نابعة من السياسة العامة للمجتمع الجزائري، وطبيعته الايديولوجية والثقافية وإمكانياته الاقتصادية وحاجاته التنموية؛ وتراعي الخصائص العمرية والفروق العمرية بين التلاميذ حيث تعتمد على التدرج في تقديم المعلومات وتتخلص من كثافة المواد الدراسية لتتناسب والفترة الزمنية المخصصة لها و الموازنة بين المواد الدراسية النظرية والعملية المقدمة وضرورة مشاركة كل أفراد العملية التربوية التعليمية في وضع ومناقشة التغيرات الموضوعة في هذه المناهج (الأسرة، المعلمين، المديرين، الأخصائيين التربويين، والنفسانيين...).

8- تحديد بدقة طرق التدريس من ظرف متخصصين في العلوم الاجتماعية والتربوية والنفسية والبيداغوجية التي لابد أن تراعي الخصائص العمرية النفسية والجسمية والعقلية والاجتماعية والقدرات المختلفة للتلاميذ ومن جانب آخر لابد أن تمتاز بالمرونة حيث تسمح للمعلم بالتجديد والابتكار في مختلف علاقاته مع تلاميذه .

9- عودة المدرسة للقيام بدورها التربوي من خلال النصح و التوجيه و الرقابة والمتابعة؛ إذ على كل أفراد العملية التربوية – التعليمية (المعلمين خاصة) أن يغرسوا في النشء كل القيم الايجابية التي تساهم في تنمية المجتمع .

10-تسهيل مهام الباحثين الاجتماعيين بتوفير قاعدة بيانات خاصة بالإحصائيات للوصول إلى نتائج علمية وموضوعية تساهم فعلا في تشخيص الواقع التنموي والتربوي وحل مشكلات المختلفة.

11- تكثيف جهود الدولة بتربية وتعليم الأطفال(خاصة في مراحل نموهم الأولى المهمة في حياتهم المستقبلية)و الموازنة بين الاهتمام بين المناطق الحضرية والريفية والتنسيق بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الاستثمار البشري والقضاء على مشكلات التعليم في المجتمعات المحلي.

ولابد من الاشارة في الأخيرة إلى أن التنمية البشرية ليس مسؤولية الدولة وحدها وإنما هي مسؤولية اجتماعية –ثقافية بالدرجة الأولى نابعة من وعي أفراد المجتمع بأهميتها وجميع مؤسسات المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية .

الهوامش:

1- تشير تقارير اليونيسكو إلى أن اليابان و الدانمارك من بين أهم الدول التي اعتمدت على الاستثمار البشري كوسيلة لتحقيق تنميتها للمزيد من المعلومات أنظر: محمد منير مرسي: الإصلاح و التجديد التربوي في العصر الحديث .عالم الكتب، القاهرة، (ص 04).

2– هذا ما يؤكد عليه تقرير أعده البنك العالمي الذي جاء معنونا «بالطريق غير المسلوك _ إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط و إفريقيا»، تناول مناهج الإصلاحات التربوية في أكثر من (14) دولة جربت (34) برنامج إصلاح تربوي. جريدة الشروق، صفحة الحدث، 7فيفري 2008، (ص05).

3– نذكر على سبيل المثال تزايد نسب التسرب المدرسي حيث بلغت نسبة التلاميذ المتسربين من التعليم الأساسي سنة 1998 ب (66 %) من مجموع التلاميذ المتمدرسين في التعليم الثانوي والمتخلفين طوعيا والتي بلغت نسبتهم ب (20.30%) من التلاميذ المسجلين. بن دريدي فوزي: العنف في المرحلة الثانوية في الجزائر. رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، الجزائر، (2004-2003)، (ص 126).

4- محمد بوقشور :النظام التعليمي والتنمية في الجزائر دراسة سوسيولوجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة داكتوره PDF تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع ،جامعة قسنطينة 2009- 2010.

5 -عبد الله عبد الدايم: بحث مقارن عن الاتجاهات السائدة في البلاد العربية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،تونس، 1993(ص ص 223-222).

6-الهادي بوقلقول ،قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة :أهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، مجلة التواصل، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة باجي مختار عنابة ،عدد24 جوان 2009 (ص ص 96-92).

7 – أحمد المعاني وآخرون: قضايا إدارية معاصرة، داروائل للنشروالتوزيع، ط 1، عمان ،2011(ص ص 245-244).

8 -فاروق عبده فليه: اقتصاديات التعليم – مبادئ راسخة واتجاهات حديثة. ط1 ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2003، (ص ص 19 - 30).

9- عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف وطارق عبد المحسن العكيلي: تخطيط الموارد البشرية ،الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ،1998 (ص 157).

10 -راوية حسن : مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ،الدار الجامعية ،2002 (ص ص 69-65).

11 -نفس المرجع السابق (ص ص 69-65).

12 -ميلان كوبر ترجمة محمد قاسم القريوتي وعبد الجبار إبراهيم : إدارة مؤسسات التنمية الادارية، المنظمة العربية للعلوم الادارية ،عمان،1985(ص 65).

13- مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد ، سلسلة مشكلات الحضارة ، دار الفكر دمشق، سوريا، ط2003،2 (ص ص-75

(76

13- للمزيد من المعلومات انظر الموقع الكتروني: WWW. Ennaharonline.com

15-للمزيد من المعلومات انظر : دراسة علي وظفة: الأهداف التربوية في البلدان العربية – رؤية نقدية- المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997، (ص ص27 - 105). ودراسة محمد وجيه الصاوي : أهداف التعليم الابتدائي في دول الخليج العربي –دراسة نقدية تحليلية مقارنة ،ندوة نحو تربية أفضل لتلميذ المرحلة الابتدائية في دول الخليج العربي الدوحة ،1992،(ص ص292-272).

16-للمزيد من المعلومات انظر :http statistique algérien

17 - على سموك : إشكالية انتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية ،الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة ، منشورات مخبر للمسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة ،العدد2 ،سبتمبر 2006، دار الكتاب العربي، الجزائر ،(ص 166) .

18- سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية. دار النهضة العربية، بيروت، 1984، (ص 334).

19- عمارة بوجمعة: الاندماج والتحصيل الدراسي لدى تلاميذ السنة الثانية ابتدائي ، رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع المعرفة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع ،جامعة الجزائر2، 2010-2009

20-Romon Jaques: Le quotient Intel Signification et problèmes, France, E.F.E.N , (p 144).

21 – علي بوعناقة: الأحياء الغير مخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على التلاميذ. رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة الجزائر، (ص 91).

22- عبد العزيز بن عبد الله السنبل: التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية،2004(ص ص 155-154).

23-أحمد إسماعيل حجي: الادارة التعليمية ،القاهرة ،دار الفكر العربي،1998، (ص 250).

24- جمال محمد أبو الوفا واخرون : الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،2008،(ص ص331-283)

25- إبراهيم أحمد السيد ابراهيم: التعليم والتنمية البشرية خبرات عالمية ،دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر،2008 الاسكندرية (ص ص45 – 59).

26-محمد عبد الهادي نصار: دراسات تطبيقية في التخطيط والتنمية الاقتصادية ،ورقة عمل حول التجارب التنموية لبعض الدول النامية اسباب نجاحها وكيفية الاستفادة منها (ماليزيا- كوريا الجنوبية –البرازيل)،الجامعة الاسلامية الدراسات العربية ،اقتصاديات التنمية ،2012 (ص ص29-24).

27-إبراهيم أحمد السيد ابراهيم : التعليم والتنمية البشرية ، مرجع سبق ذكره (ص 82).

28 -عبد العزيز بن عبد الله السنبل: التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، مرجع سبق ذكره (ص823).

29- محمود عبد الفضيل : مفهوم الفساد ومعاييره ، مجلة المستقبل العربي، عدد9 ،30 نوفمبر 2004، (ص 37)

30-أحمد مسعودان: واقع الاعداد البيداغوجي والاجتماعي للمعلمين المتخرجين من المعهد التكنولوجي للتربية (دراسة سوسيو-بيداغوجية على معلمي الطور الثالث من الأساسي ،أجريت بإكماليات ولاية برج بوعريريج)،رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية ،جامعة منثوري قسنطينة ، 1998-1999.PDF

32-حمد الصالح بوطوطن: أسباب الفشل المدرسي لدى تلاميذ الثانويات من وجهة نظر الأساتذة. رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1996، (ص ص 37 - 41).

33-يوسف زدام: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الانسانية في الوطن العربي –من خلال تقارير التنمية الانسانية العربية(2004-2002)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر –بن يوسف بن خدة- 2007-2006.PDF

34-جمال محمد أبو الوفا وآخرون : الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،2008،(ص ص331-283)

35-بوفلجة غيات: التربية المتفتحة، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2003،(ص ص24-17)

36-رشيد زرواتي: اشكالية الثقافة في التنمية بالبلدان المتخلفة.ط1، دار زاعياش للطباعة والنشر، الجزائر، 2011 (ص ص 113-80)

قائمة المراجع المعتمدة عليها:

1-محمد منير مرسي: الإصلاح و التجديد التربوي في العصر الحديث .عالم الكتب، القاهرة.

2- جريدة الشروق، صفحة الحدث، 7فيفري 2008.

3–بن دريدي فوزي: العنف في المرحلة الثانوية في الجزائر. رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، الجزائر، (2003-2004).

4- محمد بوقشور :النظام التعليمي والتنمية في الجزائر دراسة سوسيولوجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة داكتوره PDF تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع ،جامعة قسنطينة 2009- 2010.

5-عبد الله عبد الدايم: بحث مقارن عن الاتجاهات السائدة في البلاد العربية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،تونس، 1993 .

6-الهادي بوقلقول ،قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة :اهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، مجلة التواصل، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة باجي مختارعنابة، العدد24 جوان 2009 .

7– أحمد المعاني وآخرون: قضايا إدارية معاصرة، داروائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان ،2011.

8-فاروق عبده فليه: اقتصاديات التعليم – مبادئ راسخة واتجاهات حديثة. ط1 دار الميسرة لنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2003.

9- عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف وطارق عبد المحسن العكيلي: تخطيط الموارد البشرية ،الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ،1998.

10-راوية حسن : مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ،الدار الجامعية ،2002 .

11 -ميلان كوبر ترجمة محمد قاسم القريوتي وعبد الجبار إبراهيم : إدارة مؤسسات التنمية الادارية، المنظمة العربية للعلوم الادارية ،عمان،1985.

12- مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد ، سلسلة مشكلات الحضارة ، دار الفكر دمشق، سوريا، ط،2003،2

WWW. Ennahar online.com -13

14-علي وظفة: الأهداف التربوية في البلدان العربية – رؤية نقدية-. المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997.

15- محمد وجيه الصاوي :أهداف التعليم الابتدائي في دول الخليج العربي –دراسة نقدية تحليلية مقارنة ،ندوة نحو تربية أفضل لتلميذ المرحلة الابتدائية في دول الخليج العربي الدوحة ،1992.

http statistique algérien-16

17- على سموك : إشكالية انتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية ،الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة ، منشورات مخبر للمسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة ،العدد2 ،سبتمبر 2006،دار الكتاب العربي، الجزائر .

18- سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية. دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

19- عمارة بوجمعة: الاندماج والتحصيل الدراسي لدى تلاميذ السنة الثانية ابتدائي ، رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع المعرفة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع ،جامعة الجزائر2، 2010-2009.

198420-Romon Jaques: Le quotient Intel Signification et problèmes, France, E.F.E.N

21– علي بوعناقة: الأحياء الغير مخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على التلاميذ. رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، الجزائر.

22- عبد العزيز بن عبد الله السنبل: التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية،2004.

23-أحمد إسماعيل حجي: الادارة التعليمية ،القاهرة ،دار الفكر العربي،1998.

24- جمال محمد أبو الوفا واخرون : الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،2008.

25- ابراهيم احمد السيد ابراهيم: التعليم والتنمية البشرية خبرات عالمية ،دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر،2008 الاسكندرية .

26-محمد عبد الهادي نصار: دراسات تطبيقية في التخطيط والتنمية الاقتصادية ،ورقة عمل حول التجارب التنموية لبعض الدول النامية أسباب نجاحها وكيفية الاستفادة منها (ماليزيا- كوريا الجنوبية –البرازيل)،الجامعة الاسلامية الدراسات العربية

،اقتصاديات التنمية ،2012 .

27- محمود عبد الفضيل : مفهوم الفساد ومعاييره ، مجلة المستقبل العربي، عدد 30،9 نوفمبر 2004.

28- أحمد مسعودان : واقع الاعداد البيداغوجي والاجتماعي للمعلمين المتخرجين من المعهد التكنولوجي للتربية (دراسة سوسيو-بيداغوجية على معلمي الطور الثالث من الأساسي ،أجريت بإكماليات ولاية برج بوعريريج)،رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية ،جامعة منثوري قسنطينة ، 1998-1999.PDF

29-محمد الصالح بوطوطن: أسباب الفشل المدرسي لدى تلاميذ الثانويات من وجهة نظر الأساتذة. رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1996.

30-يوسف زدام: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الانسانية في الوطن العربي –من خلال تقارير التنمية الانسانية العربية(2004-2002)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر –بن يوسف بن خدة- 2007-2006.PDF

31- جمال محمد أبو الوفا وآخرون : الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،2008.

32-بوفلجة غيات: التربية المتفتحة، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2003.

33-رشيد زرواتي: اشكالية الثقافة في التنمية بالبلدان المتخلفة.ط1، دارزاعياش للطباعة والنشر، الجزائر، 2011

الهوامش

1- تشير تقارير اليونيسكو إلى أن اليابان و الدانمارك من بين أهم الدول التي اعتمدت على الاستثمار البشري كوسيلة لتحقيق تنميتها. للمزيد من المعلومات أنظر: محمد منير مرسي: الإصلاح و التجديد التربوي في العصر الحديث. عالم الكتب القاهرة، (ص 04).

2[1]– نذكر على سبيل المثال تزايد نسب التسرب المدرسي، حيث بلغت نسبة التلاميذ المتسربين من التعليم الأساسي سنة 1998 ب (66 %) من مجموع التلاميذ المتمدرسين في التعليم الثانوي والمتخلفين طوعيا والتي بلغت نسبتهم ب (20.30%) من التلاميذ المسجلين بن دريدي فوزي: العنف في المرحلة الثانوية في الجزائر. رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، الجزائر، (2004-2003)، (ص 126).

3-محمد بوقشور :النظام التعليمي والتنمية في الجزائر دراسة سوسيولوجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة داكتوره PDF تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع ،جامعة قسنطينة 2009- 2010.

4- الهادي بوقلقول، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة :أهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، مجلة التواصل، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة باجي مختار عنابة عدد24 جوان 2009 (ص ص 92-96).

5- أحمد المعاني وآخرون: قضايا إدارية معاصرة، داروائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان ،2011(ص ص 245-244).

6- للمزيد من المعلومات أنظر: علي الكاشف: التنمية الاجتماعية – المفاهيم والقضايا. مرجع سبق ذكره، (ص 43).

7- فاروق عبده فليه: اقتصاديات التعليم – مبادئ راسخة واتجاهات حديثة. ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2003، (ص ص 19 - 30).

8- عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف وطارق عبد المحسن العكيلي: تخطيط الموارد البشرية ،الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ،1998 (ص 157).

9- راوية حسن : مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ،الدار الجامعية ،2002 (ص ص 69-65).

10- نفس المرجع السابق (ص ص 69-65).

11- ميلان كوبر ترجمة محمد قاسم القريوتي وعبد الجبار إبراهيم : إدارة مؤسسات التنمية الادارية، المنظمة العربية للعلوم الادارية ،عمان،1985(ص 65).

12- مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد ، سلسلة مشكلات الحضارة ، دار الفكر دمشق، سوريا، ط،20032 (ص ص-75 76)

13-للمزيد من المعلومات انظر : WWW. Ennahar online.com

14-للمزيد من المعلومات انظر دراسة علي وظفة:الأهداف التربوية في البلدان العربية – رؤية نقدية-. المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997، (ص ص 27 - 105). ودراسة محمد وجيه الصاوي : اهداف التعليم الابتدائي في دول الخليج العربي –دراسة نقدية تحليلية مقارنة ،ندوة نحو تربية أفضل لتلميذ المرحلة الابتدائية في دول الخليج العربي الدوحة ،1992،(ص ص292-272)

15-للمزيد من المعلومات انظر :http statistique algérien

16- على سموك : إشكالية انتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية ،الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة ، منشورات مخبر للمسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة ،العدد2 ،سبتمبر 2006،دار الكتاب العربي، الجزائر ،(ص 166) .

17- سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية. دار النهضة العربية، بيروت، 1984، (ص 334).

18- عمارة بوجمعة: الاندماج والتحصيل الدراسي لدى تلاميذ السنة الثانية ابتدائي ، رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع المعرفة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع ،جامعة الجزائر2، 2010-2009.

19-ROMON Jaques: Le quotient Intel Signification et problèmes, Franc, E.F.E.N , (p 144).

20- علي بوعناقة: الأحياء الغير مخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على التلاميذ. رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم علم الاجتماع ،جامعة عنابة ، (ص 91).

21- عبد العزيز بن عبد الله السنبل: التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية،2004(ص ص 155-154).

22- محمود عبد الفضيل : مفهوم الفساد ومعاييره ، مجلة المستقبل العربي، عدد 30،9 نوفمبر 2004، (ص 37)

23- أحمد مسعودان : واقع الاعداد البيداغوجي والاجتماعي للمعلمين المتخرجين من المعهد التكنولوجي للتربية (دراسة سوسيو-بيداغوجية على معلمي الطور الثالث من الأساسي ،أجريت بإكماليات ولاية برج بوعريريج)،رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية ،جامعة منثوري قسنطينة، 1998-1999.PDF

24- محمد الصالح بوطوطن: أسباب الفشل المدرسي لدى تلاميذ الثانويات من وجهة نظر الأساتذة. رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1996، (ص ص 37 - 41).

25-للمزيد من المعلومات انظر :

يوسف زدام: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الانسانية في الوطن العربي –من خلال تقارير التنمية الانسانية العربية(2004-2002)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر –بن يوسف بن خدة- 2007-2006.PDF

26- جمال محمد أبو الوفا وآخرون: الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،2008،(ص ص331-283)

27- إبراهيم أحمد السيد إبراهيم: التعليم والتنمية البشرية خبرات عالمية، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر،2008 الاسكندرية (ص ص45 – 59).

28- محمد عبد الهادي نصار: دراسات تطبيقية في التخطيط والتنمية الاقتصادية ،ورقة عمل حول التجارب التنموية لبعض الدول النامية اسباب نجاحها وكيفية الاستفادة منها (ماليزيا- كوريا الجنوبية –البرازيل)،الجامعة الاسلامية الدراسات العربية ،اقتصاديات التنمية ،2012 (ص ص 29-24).

29- إبراهيم أحمد السيد إبراهيم : التعليم والتنمية البشرية ، مرجع سبق ذكره (ص 82).

30- عبد العزيز بن عبد الله السنبل: التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، مرجع سبق ذكره (ص823).

31- مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ،(ص61).

32- رشيد زرواتي: اشكالية الثقافة في التنمية بالبلدان المتخلفة.ط1، دار زاعياش للطباعة والنشر، الجزائر، 2011 (ص ص 80-113)